بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبد ورسوله.

أما بعد:

فعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...**" متفق عليه.

فإن أصول أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بأسماء الله عز وجل وصفاته –وغيرها من مسائل الاعتقاد– هي أصول صحيحة صريحة منضبطة مطردة لا تناقض فيها ولا خطأ يعتريها، وهي بفضل الله واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار –كما يقال–، ولقد نقلها لنا أئمة عن أئمة ورثوها كابرا عن كابر، غير أن بعض من لم يتقن هذه الأصول –وأكاد أقول: لم يعرف منها إلا اسمها و لم يقف إلا على رسمها– تكلم فيها والعرب تقول: "تكلم كي أعرفك" فأظهر عوارا وضعفا علميا غريبا! وكانت له من قبل مندوحة أن يكون سالما و"السلامة لا يعدلها شيء" ولكن قدر الله وما شاء فعل.

وما زال المرء يتعجب من أقدار الله وسننه الكونية وحكمته سبحانه! فإن ما نحن بصدده لم يكن في الحسبان و لم يخطر لنا على بال، ولكن يأبى الله إلا أن يفضح من كابر وعاند وأبى الإنابة إليه والرجوع إليه إذ هو سبحانه الحق، ومن تكبر على الرجوع إلى الحق فهو يتكبر على الله كما بينه العلامة ابن القيم رحمه الله.

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة الكبر كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**الكبر بطر الحق، وغمط الناس**"

وبطر الحق: رده ترفعا وعنادا، وللأسف الشديد قد وقع في كثير من ذلك أبو عمر حسن عبد الستير النعماني –هدانا الله وإياه– في أكثر من مسألة ولكننا سنتكلم هنا عن مسألة واحدة وهي المتعلقة بمسألة المعية ولكي يتضح لك اتضاحا كاملا لابد من مقدمة (تاريخية)!!

[الأطوار التي مرت بها المسألة!!]

اعلم أن الشيخ حسن عبد الستير -هدانا الله وإياه- كان يقعد قاعدة باطلة -يزعم أنه تراجع عنها، والظاهر أنها ما زالت تجري في دمه!- وهي: "لا يلزم أن يكون انتساب الرجل إلى السلفية خالصا" ولسنا بصدد بيان فساد هذه القاعدة فقد بين ذلك بما يكفي الشيخ أبو عبد الأعلى خالد عثمان -وفقه الله- وإنما المشكل أن أبا عمر أخذ يمثل ويستدل على صحة هذه القاعدة بأئمة كبار منهم:

الإمام البخاري -رحمه الله- وقوله باللفظ !![1].

الإمام الألباني -رحمه الله- وقوله في الإيمان!!!!

الإمام ابن عثيمين قبل أن يرجع عن قوله في المعية !

وكنا قد راجعناه في هذه القاعدة وتلك الأمثال فبيّنا له أن البخاري لم يقل باللفظ أصلا وأن الألباني بريء من الإرجاء ولم يقع في شيء منه، وأن عقيديه في الإيمان هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

وأما العثيمين -رحمه الله- فقلنا له: إنه تراجع عن القول بالمعية، وأنت تزعم أنه لا ينسب لراجع قول!، فلماذا تلمز العثيمين في مسألة المعية؟
فزعم أن ابن عثيمين لم يرجع عن القول الخلفي في المعية فإنه رجع عن القول بالذات ولم يرجع عن قوله: إنها معية حقيقية!!، واتهم الشيخ العثيمين أنه أخيرا حكى الخلاف في مسألة المعية وأن الناس فيها على ثلاثة مذاهب: مذهب الحلولية أنها معية حلول واتحاد ومخالطة، ومذهب السلف إنها معية إحاطة وعلم، ومذهب ابن تيمية أنها معية حقيقية ثم رجح مذهب ابن تيمية!!.

أقول: وهذه مصيبة أشد من سابقتها؛ فسابقتها كانت مجرد تعيير لابن عثيمين بقول رجع عنه! -وإن كان هذا لا يجوز- ولكن الأشد من ذلك أن يعتقد أن ابن عثيمين ما زال مخطئا، والأخطر منه أن يزيد الطعن إلى أن يصل إلى ابن تيمية!، فهما يقولان بقول

[1] وقد ذكر أنه رجع عن ذلك وإن لم نقف على نص رجوعه!.

مخالف؟ ثم الأشد من ذلك كله أن يكون هذا القول المخالف هو أن معية الله حقيقية!!!! فإلى الله المشتكى!

ولقد بينا له خطأ ذلك فوعد أخانا محمود غلاب بالتراجع وعزو التوضيح إليه، فقال له أخونا غلاب لا نريد عزوا المهم أن ترجع.

ثم بعد ذلك في جلسة مسجلة مع بعض الطلبة زعم أننا لا نفهم مسألة المعية ولا نفهم كلام العثيمين وأنه تراجع عن الذاتية فقط، فسبحان الله تركنا الأمر وقلنا أمره إلى الله.

ثم بعد ذلك بزمن أخرج شيئا عجيبا أطلق عليه ومتعصبوه (تراجعا وتوضيحا) !! وفيه أمور تضحك الثكلى غير أننا لن نتعرض إلا لمسألة واحد وهي مسألة المعية كما قلنا من قبل، والذي دعانا للتعرض لها الآن هو أن الأمر صار على الملأ!.

ففي مسألة المعية نقل كلاما قريبا مما قاله من قبل ولكنه نقل عن ابن عثيمين نقلا من القواعد المثلى فحذف منه، ومن ثمة أوهم القراء أمرا قبيحا جدا وإليك كلامه مصور كما هو:

مسألة المعية

أولاً: أقوال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في صفة المعية في كتابه القواعد المثلى ص٦٥ :

انقسم الناس في معيّة الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول يقولون: إن معيّة الله لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره.

القسم الثاني يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره كما سبق.

القسم الثالث يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في

الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٢٩جـ٥ من مجموع الفتاوى .
(تنبيه) اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم بل المعية تقتضي أيضا إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدرةً وتدبيراً ونحو ذلك من معاني ربوبيته .
وبعد ذلك قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ص ٦٥ في نفس كتابه القواعد المثلى : هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نُشر في مجلة (الدّعوة) التي تصدر في الرياض نُشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ برقم ٩١١ قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق، فضلا عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة "ذاتية". وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية. انتهى .

فالشيخ ابن عثيمين عليه رحمة الله قسم الناس إلى ثلاثة أقسام ولو كان شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله في هذا موافقا للسلف لما جعل كلامه قسماً مستقلاً ثم هو في النهاية يقول بقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليهما رحمة الله عز وجل.
ثانياً: حصل خطأ شديد جدا عندما قالوا أن الشيخ ابن عثيمين عليه رحمة الله رجع عنها، فهم لم يفرقوا بين مسألتين: بين قول الشيخ ابن عثيمين بالمعية الذاتية وقوله بالمعية المطلقة. فالشيخ ابن عثيمين قال أنه لم يقصد المعية الذاتية من الأصل، فالمعية الذاتية وقعت على لسانه من غير قصد، ومن فهم أن الشيخ ابن عثيمين رجع عن مسألة المعية لتقديمه لكتاب العلامة التويجري ولكلام الشيخ بن باز أنه رجع عنها، فهم يقصدون القول بالمعية الذاتية التي لم يكن يقصدها الشيخ ابن عثيمين من الأصل، ومن قال بأن الشيخ ابن عثيمين رجع عن قوله بالمعية المطلقة التي هي قول شيخ الإسلام ابن تيمية والتي أقرها الشيخ ابن عثيمين فعليه الدليل .

(7)

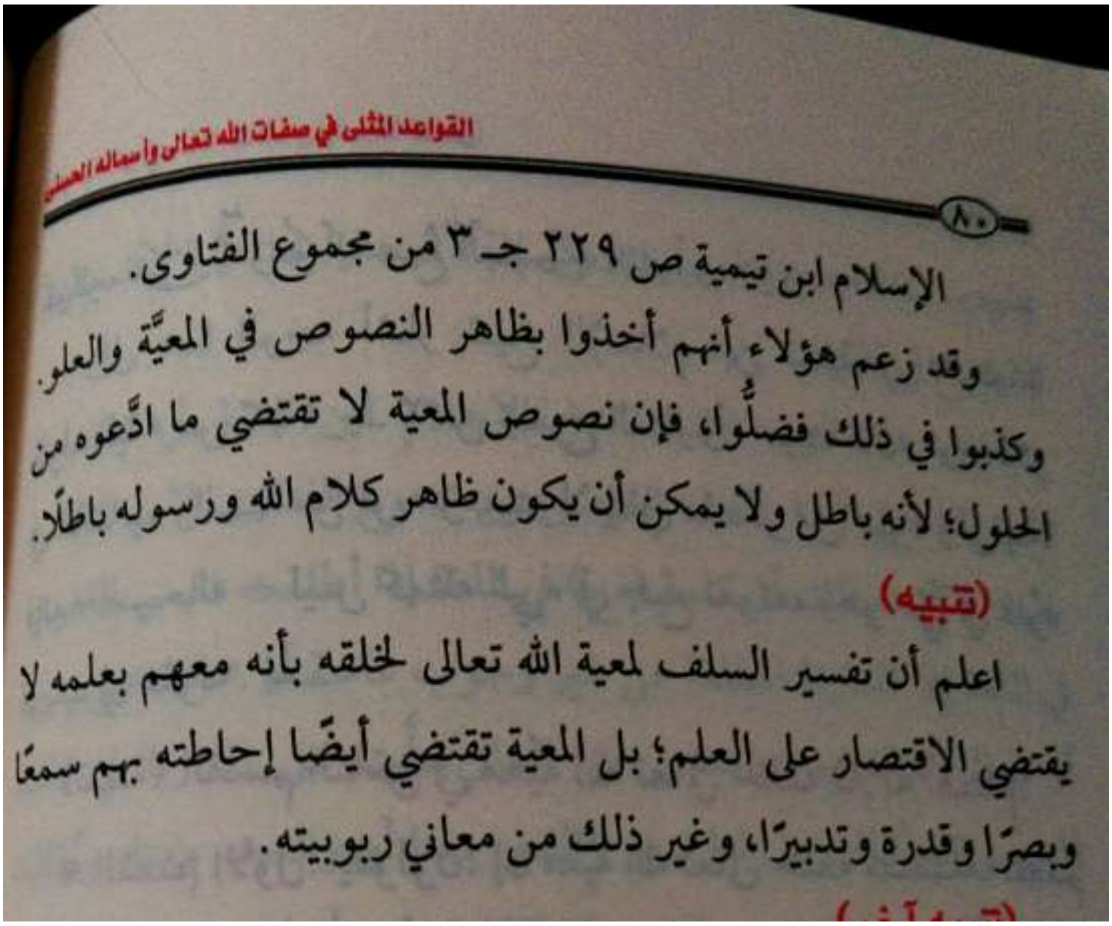
ثالثاً: فلا يفهم من كلامي هذا أنني أبَدِّع الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى، ودفاعي عن الشيخ ابن عثيمين موجود ومصور في الكتب مقروءاً ومسموعاً ويشهد طلبة العلم على ذلك، ولا يطعن في الشيخ ابن عثيمين رحمه الله إلاّ صاحب هوى، وأشهد الله تعالى وملائكته وجميع خلقه أني أبَرِّءُ الشيخ من قوله بالمعية الذاتية .

فهذا كلامه كما هو على صفحته

وفيه أن العثيمين نقل في المسألة ثلاثة أقوال قول السلف! وقول الحلولية وقولا ثالثا ثم ادعى أن ابن عثيمين نسبه لشيخ الإسلام!! ثم ادعى أن العثيمين يرجح قول شيخ الإسلام الذي هو الثالث في هذا النقل! كما فهم –أو أوهم!–.

وفيه أن الشيخ العثيمين تراجع عن المعية الذاتية و لم يتراجع عن المعية المطلقة والتي هي قول شيخ الإسلام!!!

فبينا للقراء وله قبح فعله (أو) سوء فهمه!! لكلام العثيمين وبينا ما حذف من كلامه، وهو قوله –رحمه الله– في القواعد المثلى:



القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه

٨٠

الإسلام ابن تيمية ص ٢٢٩ جـ ٣ من مجموع الفتاوى.

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعيَّة والعلو، وكذبوا في ذلك فضلُّوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادَّعوه من الحلول؛ لأنه باطل ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلًا.

(تنبيه)

اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم؛ بل المعية تقتضي أيضًا إحاطته بهم سمعًا وبصرًا وقدرة وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته.

ولما سقط ذلك لم يفهم، أو أنه قصد ذلك كي يوهم القراء! أن معنى قول العثيمين :(ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٢٩، ج ٥) من "مجموع الفتاوى) أي ذكره مقرا ومعتقدا له، بينما مقصود العثيمين أنه ذكر ذلك من باب حكاية أقوال الفرق في هذا الباب، ولو كلف نفسه ورجع إلى هذا الموطن الذي ذكره العثيمين من مجموع الفتاوى لوجد شيخ الإسلام يقول: والقسم الثالث "من يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان.

ويقول: أنا أقر بهذه النصوص وهذه لا أصرف واحدا منها عن ظاهره. وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في "المقالات الإسلامية" وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية... ثم قال رحمه الله: وهذا الصنف الثالث وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين. فإن الأول لم يتبع شيئا من النصوص؛ بل خالفها كلها. والثاني ترك النصوص الكثيرة المحكمة المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها. وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها لكنه غالط أيضا. فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة. وهؤلاء يقولون أقوالا متناقضة يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره... ثم قال رحمه الله: وأما " القسم الرابع " فهم سلف الأمة وأئمتها: أئمة العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة كله من غير تحريف للكلم أثبتوا أن الله تعالى فوق سمواته وأنه على عرشه بائن من خلقه وهم منه بائنون وهو أيضا مع العباد عموما بعلمه ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية وهو أيضا قريب مجيب؛ ففي آية النجوى دلالة على أنه عالم بهم. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: {اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل} فهو سبحانه مع المسافر في سفره ومع أهله في وطنه ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم كما قال: {محمد رسول الله والذين معه} أي (معه على الإيمان) لا أن ذاتهم في ذاته بل هم مصاحبون له. وقوله: {فأولئك مع المؤمنين} يدل على موافقتهم في الإيمان وموالاتهم فالله تعالى عالم بعباده وهو معهم أينما كانوا وعلمه بهم من لوازم المعية".

انتهى المقصود نقله من كلام شيخ الإسلام وليتكم ترجعون إلى مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢٦ إلى٢٣٣) وتقرأوا كلام ابن تيمية كله لتفهموا مسألة المعية!!

وقد طلبنا منه أن يأتي من كلام ابن عثيمين وابن تيمية بأنه يقول بالمعية المطلقة!! فما أجاب ثم بعد ذلك أخرج ما أسمه "تنبيه: بشأن مسألة المعية والشيخ ابن عثيمين رحمه الله...."

أخذ يفعل فيه أمرا عجيبا! فقد حاول جرنا إلى مهاترات وأمور أخرى، وكأنه يحاول بكل سبيل أن يخرج عن المسألة العلمية إلى أمور شخصية ثم قال:

خامساً : أنا لم اقل بأن الشيخ / ابن عثيمين قال: بالمعيه الذاتيه، بل أقول: إن تلفظه بالذاتيه كان سبق لسان منه غير مقصود ثم هو رجع عنه •

سادساً: أنا لم أنسب القول بالمعيه الحقيقه لشيخ الاسلام إنما كان هذا من فهم أحدهم وإنما الذي نسبه هو الشيخ / ابن عثيمين رحم الله الجميع.

سابعاً: أن الشيخ استعمل عبارة معية حقيقة وكان يقول: هي بحسبها ومعية حقيقة وأن عباره السلف كما كان ينقل الامام/ الذهبي ونقل العلامه/ التويجري يقولون هى معيه صفات ومعية علم ونحو ذلك.

ثامناً : أن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كان يقول: قول السلف بمعيه العلم لايعني أنها قاصره وإنما هي بحسبها قد تقتضي النصرة والتأييد ونحو ذلك.

تاسعاً: أن النزاع في استعمال لفظة حق على حقيقتها، وهذا اللفظ لا يشك أحد أن فيه نوع من الايهام وهذه فقط النقطة التي كنت أقصدها من كلامي في مسألة المعية.

عاشراً: أن من فهم من كلامى غير هذا فقد أخطأ وإن كان بعض الأفاضل حمله على هذا حبه للحق وللشيخ.

الحادي عشر : وإن وقع في كلامى من نسبة غير هذا للشيخ رحمه الله فأنا لم أقصده وعلى كل حال فأنا تائب راجع عنه سائلا الله أن يغفر لي وأن يتوب علي، والله سبحانه الموفق والمستعان.

وأؤكد الكلام: فأنا أبرأ إلى الله من نسبة القول بأن الله معنا بذاته في الأرض للشيخ ابن عثيمين أو لشيخ الإسلام ابن تيمية فلم يقل أحد منهما بذلك.

الثاني عشر: إن نزاع هؤلاء كان في البداية على أنه هل رجع عنها الشيخ ابن عثيمين أم لا أي عن قوله معية حقيقية، ثم بعد ذلك صار نزاعهم هل يقصدها أم لا، وهذا يدل على اضطرابهم .

والملاحظ أنه رجع مرة أخرى إلى مسألة (الحقيقية) لا (المطلقة)

والقارئ اللبيب يرى ما نراه مما لا نجد له وصفا إلا المراوغة وترك الاعتراف بالحق، ومع ذلك فقد تركنا كل شيء وسألنا سؤالا واحدا:

هل تعتقد أن صفة المعية لله عز وجل حق على حقيقتها أم لا؟

وظل هذا السؤال يكرر كل يوم عليهم من يوم الأربعاء ٢٠١٥/١١/٤، إلى أن تجشم المخاطر أخيرا في يوم الاثنين ٢٠١٥/١١/٩. خمسة أيام كاملة كي تجيب يا فضيلة الشيخ! عن هذا السؤال!! ثم ماذا؟ يقول:

أما بخصوص مسألة المعية فنحن نقول ما يقوله السلف من أنها معية صفات وإحاطة وعلم أما لفظة علي حقيقتها فأثبت أن السلف تكلموا بها ونحن نقول بها .
فائدة : لابد أن تكون أثار السلف في ذلك متضافرة علي ما قال الشيخ الألباني .
وأعلم أن قول المعية علي حقيقتها يحتمل معية صفات كما تقول أنا لست معك في هذا الموضوع وتحتمل معية ذات كما تقول ذهب زيد مع عمرو ولهذا قيدها السلف بقولهم معية علم ونحو ذلك وكذا في كتاب الله جاء لفظ المعية في سياق الكلام عن علم الله كما في أيتي الحديد و المجادلة هل فهمت الأن ؟!.
وأعلم يقيناً أنا نبراء الشيخ بن عثيمين من القول بمعية الذات .

والذي يظهر من كلامه الأخير أن تخطئة العثيمين آاالت! في المنتهى إلى تخطئة لفظية ليس إلا، وهو أنه قال كلمة موهمة تحتمل حقا وباطلا وأن هذا فقط ما كان ينازع فيه! فإن كان الأمر كذلك فما علاقة ذلك بالانتساب الخالص من غير الخالص!!!

قلت: ولا عجب من هذا التخبط والتنقل من خطأ إلى ما هو أعظم فليس بجديد عليك يا فضيلة الشيخ! وليس بغريب ممن عاند الحق.

ولكن العجب أنه بعد ذلك كله ما زال أناس يتعصبون له ويتهموننا نحن في نيتنا وفهمنا، وحقا قيل لكل ... لاقطة!!

وهؤلاء لا يعنون لنا الكثير وإنما الذي يهمنا هم هؤلاء الذين رأيناهم في الأرض حيارى!، يريدون الحق ولكن تخليط الرجل وتلبيسه شوش عليهم رؤيته، فكان لابد من البيان، ولكي يكون البيان واضحا فانتبه لما يأتي.

[خلاصة ما يعتقده فضيلة الشيخ! في المسألة]

فإن فضيلة الشيخ! كما هو صريح كلامه يعتقد الآتي:

أولا: أن ابن عثيمين رجع عن المعية الذاتية مع أنها كانت سبق لسان ولم تكن مقصودة!.

ثانيا: أنه لم ينسب لشيخ الإسلام القول بالمعية الحقيقية بل الشيخ العثيمين هو من نسبها!!

ثالثا: أن كلمة حق على حقيقته كلمة موهمة تحتمل معية صفات وتحتمل معية ذات!.

رابعا: أن الشيخ العثيمين ما زال مخطئا؛ إذ يقول بأن المعية حقيقية أو حق على حقيقتها وقد خالف في ذلك السلف بتلك الزيادة التي لم يقولوها بل قالوا هي معية صفات وعلم!.

[وللتعليق على ذلك أقول:]

[مقصد ابن عثيمين بـــ (الذاتية)]

أما (أولا) فقد يظن ظان أن كلامه حق لا مرية فيه!، والأمر ليس كذلك فإن الشيخ العثيمين لما تراجع عن المعية الذاتية لم يقل أنها سبق لسان بل كان يقصد هذه اللفظة للتأكيد على أن المعية (حقيقية) ولكن لم يكن يقصد ما فهمه بعضهم، فما هو ؟!

الذي لم يقصده العثيمين –رحمه الله– هو المعنى الفاسد الذي قد يترتب على هذه الكلمة وهو أن يظن أنه معنا بذاته –أي: على الأرض– وقد صرح الشيخ بتكفير من زعم ذلك! ومع أن الشيخ العثيمين لم يقل بمعية الذات على مراد الجهمية –حاشا وكلا–، بل كفَّر من قال بها، وإنما قصد بقوله: "ذاتية" التأكيد على حقيقية المعية **فخطؤه في اللفظ لا في الاعتقاد ومع ذلك كله فقد رجع عن هذا القول الحادث، ولم يقل أقصد وأعني!.**

فبدلا من أن ترجع يا فضيلة الشيخ! كما رجع العلامة العثيمين –رحمه الله– تقع في كل هذا الخطأ وذاك الاتهام للعلماء، فالله المستعان!!

[ثبوت كملة "حق على حقيقتها" عن شيخ الإسلام]

أما (ثانيا) فإنه يتكلم وكأنها تهمة أن تنسب لشيخ الإسلام القول بأن المعية حق على حقيقتها! ولا شك أنها تهمة عنده!! **وإلا لما مثل بها على الانتساب غير الخالص!**.

ولكن كأني أشم من هذا الكلام أنه لو ثبت أن شيخ الإسلام قالها لانتهى الأمر ويكون ابن عثيمين من الخطأ بريء! لو كان الأمر كذلك فأبشر.

فإن (كلمة حق على حقيقتها) أو (حقيقية) ثابتة عن شيخ الإسلام في أكثر من موطن منها الواسطية ولا أظن أن طالب علم فضلا عن شيخ يُعلم! لم يقرأ الواسطية لشيخ الإسلام!! وعلى كل حال خذ إليك هذه النصوص عن شيخ الإسلام.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله- مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٢): "وكل هذا الكلام الذي ذكره الله؛ من: أنه فوق العرش، **وأنه معنا؛ حق على حقيقته**، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة".

وقاله أيضا في مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٨)، وفيه أيضا (٣/ ١٩٩).

وقال –رحمه الله- في الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٢٠): "وذلك أن **الله معنا حقيقة**، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع بينهما في قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الحديد:٤] .

فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا".

ثم أعاد هذه الكلمة في الصفحة التي تليها (ص:٥٢١) "**فالله مع خلقه حقيقة**، وهو فوق عرشه حقيقة".

وبهذا يتبين لك أن هذه الكلمة ثابتة عن شيخ الإسلام فهل الأمر انتهى؟!

لا أظن فإن فضيلة الشيخ! يقول إن الكلمة موهمة فهل ينتفي الإيهام باختلاف القائل! لا أظنه يقول ذلك فلنذهب إلى النقطة الثالثة.

[كلمة "حق على حقيقتها" لا إيهام فيها]

أما (ثالثا) فإنه يزعم أن كلمة "حق على حقيقتها" كلمة موهمة تحتمل معية الذات وتحتمل معية الصفات!

فهل الأمر كما يزعم فضيلة الشيخ؟!

لا شك: لا، وإلا فإننا نسأله هل هي موهة في صفة المعية فقط أم موهة في كل صفة قيل فيها حق على حقيقتها فمثلا عندما قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٦): "وكذلك هو سبحانه **يحب عباده المؤمنين محبة حقيقية**. وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الطرفين زعما منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبة".

فهل هي كلمة موهمة؟

فإن قال: هي موهمة كذلك. فأقول: واحسرتاه على عمر مضى !!

وإن قال: ليست موهمة. فأقول: ما الفرق بين صفة المعية وصفة المحبة؟ أليست صفة من صفات الله عز وجل؟! أليست كل صفات الله حقيقية؟!

وإلا فإن ما ضربت من مثل يا فضيلة الشيخ! فإن كل مبتدع معطل أو محرف يستطيع أن يضربه ويشبه به على أهل السنة تماما كما فعلت، وإلا فما جوابك على قول الأشعري لك:

إن قولكم: استوى حقيقة يحتمل أن يكون بمعنى أن العرش يحيط به.

أو قولكم: في السماء حقيقة يحتمل أن يكون فيها كما أن الماء في الدلو.

أو كقولكم: محيط بكل شيء حقيقة أنه كالأفلاك والأجرام!

أو قولكم: إن يده أو عينه حقيقية تحتمل أن يكون المعنى الجارحة فيكون جسما وأجزاء!!

أو قولكم: ... إلخ

فماذا تصنع عندئذ يا فضيلة الشيخ!!

وهذا المثال الذي تقوله قد رد عليه –كما سيأتي– شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من قبل أن تُخلق يا فضيلة الشيخ! فسبحان الله.

[معنى قولهم حقيقية!]

فاعلم أن قولهم "حقيقية" أو "حق على حقيقته" معناه: على ظاهرها من غير تأويل أو صرفها للمجاز؛ فإن استعمال اللفظ فيما وضع له هو الحقيقية أو الظاهر، فإذا صرف عما وضع له فهذا هو المجاز أو التأويل الذي اصطلح عليه المتأخرون.

فعندنا الآن:

الحقيقة أو الظاهر: وهو استعمال اللفظ فيما وضع له.

المجاز أو التأويل: وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لقرينة.

والمثال حتى يفهم الكلام!! فكلمة أسد تدل على الحيوان حقيقة، وعلى الإنسان الشجاع مجازا.

فحينما نقول المعية التي وردت في كلام الله على ظاهرها أو على حقيقتها فهذا لا يحتمل إيهاما إلا إن كنت تعتقد يا فضيلة الشيخ! أن ظاهر القرآن موهم!! وهذه مصيبة كبرى!

ولذلك فإن الإمام ابن القيم –رحمه الله– في مختصر الصواعق المرسلة حينما كان يرد على المعطلة في الأمثال التي ادعوا فيها المجاز في القرآن وكان من ضمنها مسألة المعية! قال في (ص:٤٧٦ وما بعدها): "قالت المجازية: هذا كله [أي: نصوص المعية] مجاز يمتنع حمله على الحقيقة، إذ حقيقته المخالطة والمجاورة وهي منتفية قطعا، فإذا معناها معية العلم والقدرة والإحاطة، ومعية النصر والتأييد والمعونة، وكذلك القرب.

قال أصحاب الحقيقة: والجواب عن ذلك من وجوه:"

ثم أخذ يبين رحمه الله أن الجهمية المعطلة لا يمكنهم الرد على الجهمية الحلولية إلا بموافقة أهل السنة ثم قال:

"فظهر أنه لا يمكن خلف الجهمية أن يرد على سلفهم البتة إلا أن يتركوا تعطيلهم ويتحيزوا إلى أهل الإثبات، فإذا قال هؤلاء: حقيقة هذه الألفاظ تقتضي المجاورة والمخالطة ونحن[٢] نقول بذلك لم يمكنهم إبطال قولهم، وأهل الإثبات براء من الفريقين.

هذا إن كان ظاهر القرآن يدل على المخالطة والمجاورة، وإن لم يدل على ذلك ولم يكن حقيقة فيه؛ لم يكن خارجا عن حقيقته".

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٦): "وبعض الناس يقول: "مذهب السلف" أن الظاهر غير مراد[٣] ويقول: أجمعنا على أن الظاهر غير مراد وهذه العبارة خطأ إما لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى".

ثم بين -رحمه الله- أن من كان قصده التشبيه فمقصده صحيح ولكنه مخطئ حيث تصور أن ظاهر القرآن يقتضي هذا التشبيه! فقال: "ولكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث؛ وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه؛ فإن "ظاهر الكلام" هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع وقد يكون بسياق الكلام؛ وليست هذه المعاني المحدثة المستحيلة على الله تعالى هي السابقة إلى عقل المؤمنين".

[لماذا استخدم أهل السنة كلمة حقيقية؟]

هل انتبهت للورطة يا فضيلة الشيخ! إن لم تنتبه فإني أسألك لماذا استخدم أهل العلم كلمة حقيقية؟!

هل تعلم أن هذه الكلمة قالها أهل السنة في مقابلة قول أهل البدع عن نصوص الصفات: إنها مجازية! فقال أهل السنة: لا، بل هي حقيقية على الوجه اللائق به في إطار قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}!

فإن كنت تنفي كونها حقيقية فأنت تقول أنها مجازية؟!! أنا أعلم يقينا أنك لا تقصد ذلك، ولكن سبحان الله من لم يخضع للحق وقع في الباطل من حيث يدري أو لا يدري!

---

[٢] أي الجهمية المعطلة.

[٣] تماما كمن يقول إن من قال حق على حقيقتها كان مخالفا للسلف، فانتبه!!.

قال الإمام الدارمي -رحمه الله- "نقض الدارمي على بشر المريسي" (٧٥٥/٢): "ونحن قد عرفنا بحمد الله تعالى من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دُلسة وأُغلوطة على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنا نقول: لا يُحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى تأتوا ببرهان أنه عنى بها الأغرب ، وهذا هو المذهب الذي إلى العدل والإنصاف أقرب، لا أن تعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فنصرف معانيها بعلة المجازات".

وقال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله في (التبصير في معالم الدين ص:١٤١-١٤٣): "فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عز جل ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

قيل: الصواب من هذا القول عندنا: أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى عن نفسه جل ثناؤه فقال : {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} ... فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه فنقول: يسمع جل ثناؤه الأصوات، لا بخرق في أذن، ولا جارحة كجوارح بني آدم.

وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.

وله يدان ويمين وأصابع ، وليست جارحة ، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير، ووجه لا كجوارح بني آدم التي من لحم ودم.

ونقول : يضحك إلى من شاء من خلقه ، لا نقول: إن ذلك كشر عن أنياب، ويهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا".

قال ابن عبد البر -رحمه الله في التمهيد(١٣١/٧-١٤٥): **"ومن حق الكلام أن يُحمل على حقيقته،** حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات ، وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين".

ثم نقل الإجماع رحمه الله على ذلك فقال: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله".

قال شيخ الإسلام –رحمه الله– في مجموع الفتاوى (٥/ ١١٤): "فإن الصفات كالذات. فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات. فمن قال: لا أعقل علما ويدا إلا من جنس العلم واليد المعهودين. قيل له: فكيف تعقل ذاتا من غير جنس ذوات المخلوقين؛ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته؛ فمن لم يفهم من صفات الرب – الذي ليس كمثله شيء – إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه".

وقال –رحمه الله– في الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٦٦): "ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد.

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما يتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقية، فكذلك له صفات حقيقية، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا فإن الله متره عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث، سابقه العدم، ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى".

فهل علمت الآن ما معنى قولهم حقيقية أو حق على حقيقتها؟! وعلمت كيف ورطت نفسك في أمور كنت في غنى عنها وكان بإمكانك تعيش سالما لو أنك قلت: (أخطأت وأتوب إلى الله) ولكن سبحان الله لحوم العلماء مسمومة وسنة الله في منتقصيهم معلومة!

[الفرق بين معنى اللفظ عند الإفراد ومعناه عند الإضافة]

فإذا فهمت أن كل صفات الله حقيقية فهمت أن صفة المعية حقيقية، وأن ذلك لا يقتضي مخالطة ولا محاذة ولا شيء مما لا يليق بالله عز وجل، والذي يُسهّل عليك فهم ذلك أن تعلم أن معاني الألفاظ عند الإفراد تختلف عن معانيها عند الإضافة، فإن كل لفظ يدل على معنى كلي عند الإفراد هو حقيقته، يختلف عن معناه عند الإضافة وهو أيضا حقيقته لم يخرج عن الحقيقية إلى المجاز بالإضافة، كما قال العلامة خليل هراس في (دعوة التوحيد ص:٤٢): "لكل لفظ معنى كلي هو حقيقته التي يدل عليه، وهذه الحقيقة تحتها أفراد وخصوصيات، ... فيكون اللفظ في كل منها دالا على معنى خاص هو صفة للمضاف إليه" ا.هـــ باختصار وتصرف يسير.

[معنى المعية عند الإفراد والإضافة]

وذلك أن لفظ (مع) لفظة مفردة لها مدلولها وهو: المصاحبة والمقارنة، غير أن هذه المصاحبة لم تضف ولم تخصص بعد وإنما نحن بصدد تفسير اللفظ المجرد عن الإضافة والتخصيص والتركيب اللفظي.

فإذا وقعت في سياق يكون كل سياق بحسبه وهي في كل سياق على ظاهرها وحقيقتها، فإذا قلت: زيد مع عمرو فهذا السياق يكون بحسبه فقد تكون ذاتية أو علمية أو تأييدية وهي في كل سياق على حقيقتها وهذا كله في إطار الكلام عن المخلوق وما يليق به، أما الخالق العظيم فهي أيضا بحسبها على ما يليق به سبحانه وتعالى، ويفسر سياق القرآن على حسبه في إطار {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}.

[كلمة (مع) لا تستلزم المخالطة]

وعليه فإن المعية عند الإطلاق لا تستلزم[٤] الذاتية لا لغة ولا شرعا ولا عقلا! بل تكون في كل سياق بحسبها، وإذا كان هذا غير لازم بين المخلوقين أنفسهم؛ فبين الخالق والمخلوق بطريق الأولى والأحرى= أولى وأحرى!

فإذا علمت ذلك علمت أنه من الممتنع أن يقال إن ظاهر نصوص المعية تحتمل معية الذات وتحتمل معية الصفات!! وإنما ظاهرها في كل موطن لا يخرج عن العلم والإحاطة والقهر والبصر والسمع والنصرة والتأييد والحفظ والرعاية وغير ذلك من معاني الربوبية العامة والخاصة، وهي في كل ما دلت عليه على حقيقتها وظاهرها!

وعليه يفهم المثال الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حينما قال: "فإن العرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا"

فهل لزم من تلك المعية الحلول والذاتية بينهم وبين القمر؟ الجواب: لا.

فهل القضية قضية مصاحبة علمية أي: أنهم يعلمون القمر والقمر يعلمهم؟ الجواب: لا، إنما المقصود معية الإبصار، فإذا وقع ذلك بين المخلوقات أنفسها و لم يلزم من ذلك الحلول والذاتية و لم يحتج الكلام إلى التأويل؛ فمن باب أولى إذا كان في كلام الله المضاف إلى نفسه.

فإذا كنا في قول العرب: "ما زلنا نسير والقمر معنا" لم نحتج فيه إلى التأويل، فإنه لا يقول أحد: إن ظاهره أن القمر مع العرب، أي: بين يديهم ومعهم حال فيهم، وأن هذا هو الظاهر والحقيقة، وأن المجاز أنهم يبصرونه!!.

فهذا يدل على أن لفظ المعية ليس له علاقة بمسألة المجاز بوجه من الوجوه.

إذا فهمت ذلك سهل عليك أن تقرأ كلام شيخ الإسلام -رحمه الله- في بحث نفيس في الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٢١)، ليتك تقرأه قراءة متأنية ليست على طريقتك، ولكن اقرأ وأمعن النظر فيما يقول هذا الإمام.

---

[٤] وهناك فرق بين تستلزم وتحتمل، فانتبه!.

يقول –رحمه الله– "وذلك أن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت، **فليس في ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين وشمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو النجم معنا.**

ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك.

فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ} [الحديد:٤] **دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: «إنه معهم بعلمه» ، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.**

وكذلك في قوله {مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} إلى قوله: {هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [المجادلة:٧] ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار: {لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا} [التوبة:٤٠] **كان هذا أيضًا حقًا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم المعية هنا ـــ مع الاطلاع ـــ والنصر والتأييد.**

وكذلك قوله: {إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ} [النحل:١٢٨] ، وكذلك قوله لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه:٤٦] . **هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذا الموطن النصر والتأييد.**

وقد يدخل على صبي من يخيفه، فيبكي، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف ويقول: لا تخف، أنا معك، أو أنا حاضر ونحو ذلك، ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه، **ففَرْقٌ بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع**[٥].

[٥] وهذا هو موطن رفع الإشكال فكل من تحقق له الفرق بين معنى المعية ومقتضاها فإنه يزول عنه الإشكال، وأن الإشكال فرع عن التسوية بين معنى المعية وبين مقتضاها، فإن المعنى الكلي للفظة المعية في حال التجريد والقطع عن السياق والإضافة هو مطلق المصاحبة والمقارنة.

ومقتضاها: هو مدلولها بحسب السياق، فلكل سياق ما يناسبه.

فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة **في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر**، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها ــ وإن امتاز كل موضع بخاصية ــ **فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهر**[٦].

ونظيرها من بعض الوجوه الربوبية والعبودية، فإنها وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبيد، فلما قال: {بِرَبِّ الْعَالَمِينَ • رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ} [الأعراف:١٢١ــ١٢٢] كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره: فقد ربه ورباه، وربوبيته وتربيته أكمل من غيره.

وكذلك قوله: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا} [الإنسان:٦] و {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً} [الإسراء:١] .

فإن العبد تارة يعنى به المعبد فيعم الخلق كما في قوله: {إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا} [مريم:٩٣] ، وتارة يعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علمًا وحالاً، كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، **مع أنها حقيقة في جميع المواضع**.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس «مشككة» لتشكيك المستمع فيها، هل هي من قبل الأسماء المتواطئة، أو من قبل المشتركة في اللفظ فقط، **والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ**.

ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات ــ كإضافة الربوبية مثلاً ــ وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط، لا حقيقة ولا مجازًا: علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف".

أظن أن الأمر انتهى !

---

٦ فلا يحمل قول القائل (حق على حقيقتها) أي إيهام البتة !!! هل فهمتم ؟!

فإن لم ينته! فاعلم أن الجهمية المعطلة القائلون بالمجاز! قد ضربوا أمثلة للمجاز في كتاب الله ورد عليهم الإمام ابن القيم في صواعقه (ص:٤٧٦ وما بعدها): " المثال التاسع: مما ادعي فيه المجاز قوله تعالى: {وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد: ٤] وقوله تعالى: {إن الله مع الذين اتقوا} [النحل: ١٢٨] وقوله تعالى: {إنني معكما أسمع وأرى} [طه: ٤٦] وقوله: {إنا معكم مستمعون} [الشعراء: ١٥] وقوله: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦] وقوله: {فإني قريب} [البقرة: ١٨٦] وقوله: {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم} [المجادلة: ٧] الآية ونحو ذلك قالت المجازية: هذا كله مجاز يمتنع حمله على الحقيقة، إذ حقيقته المخالطة والمجاورة وهي منتفية قطعا، فإذا معناها معية العلم والقدرة والإحاطة، ومعية النصر والتأييد والمعونة، وكذلك القرب.

قال أصحاب الحقيقة: والجواب عن ذلك من وجوه:"

ثم أخذ يبين –رحمه الله– أن الجهمية المعطلة لا يمكنهم الرد على الجهمية الحلولية إلا بموافقة أهل السنة ثم قال:

"فظهر أنه لا يمكن خلف الجهمية أن يرد على سلفهم البتة إلا أن يتركوا تعطيلهم ويتحيزوا إلى أهل الإثبات، فإذا قال هؤلاء: حقيقة هذه الألفاظ تقتضي المجاورة والمخالطة ونحن[7] نقول بذلك لم يمكنهم إبطال قولهم، وأهل الإثبات براء من الفريقين.

هذا إن كان ظاهر القرآن يدل على المخالطة والمجاورة، وإن لم يدل على ذلك ولم يكن حقيقة فيه؛ لم يكن خارجا عن حقيقته".

ثم قال –رحمه الله–: "الوجه الرابع: **إنه ليس ظاهر اللفظ ولا حقيقته أنه سبحانه مختلط بالمخلوقات ممتزج بها، ولا تدل لفظة (مع) على هذا بوجه من الوجوه فضلا أن يكون هو حقيقة اللفظ وموضوعه**، فإن (مع) في كلامهم لصحبته اللائقة وهي تختلف باختلاف متعلقاتها ومصحوبها، فكون نفس الإنسان معه لون، وكون علمه وقدرته وقوته معه لون، وكون زوجته معه لون، وكون أميره ورئيسه معه لون، وكون ماله معه لون، فالمعية ثابتة في هذا كله مع تنوعها واختلافها، فيصح أن يقال: زوجته معه وبينهما شقة بعيدة وكذلك يقال مع فلان دار كذا وضيعته كذا، فتأمل نصوص المعية في القرآن كقوله

[7] أي الجهمية المعطلة.

تعالى: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار} [الفتح: ٢٩] وقوله: {ينادونهم ألم نكن معكم} [الحديد: ١٤] وقوله: {لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا} [التوبة: ٨٣] وقوله: {وكونوا مع الصادقين} [التوبة: ١١٩] {واركعوا مع الراكعين} [البقرة: ٤٣] {فلما جاوزه هو والذين آمنوا معه} [البقرة: ٢٤٩] {والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم} [التحريم: ٨] {فاكتبنا مع الشاهدين} [آل عمران: ٥٣] {فلتقم طائفة منهم معك} [النساء: ١٠٢] {ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين} [المائدة: ٨٤] وأضعاف ذلك، هل يقتضي موضع واحد منها مخالطة في الذوات التصاقا وامتزاجا؟!، **فكيف تكون حقيقة المعية في حق الرب تعالى ذلك حتى يدعى أنها مجاز لا حقيقة؟!!**، فليس في ذلك ما يدل على أن ذاته تعالى فيهم ولا ملاصقة لهم، ولا مخالطة ولا مجاورة بوجه من الوجوه، **وغاية ما تدل عليه (مع) المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور، وذا الاقتران في كل موضع بحسبه يلزمه لوازم بحسب متعلقه**".

هل انتهى الأمر؟!

[من سبقك بهذا الإنكار؟!!]

إن لم ينته فأنا أسألك سؤالا: من سبقك في إنكار هذا القول على ابن تيمية ؟! وكلامه منشور مبثوث بل قاله في كتاب لا أظن سلفيا لم يقرأه ألا وهو العقيدة الواسطية، وكذلك في الحموية، وهي كتب توافرت همم العلماء قديما وحديثا لشرحها وما قال أحد إن هذه الكلمة كلمة موهمة! بل كلهم يقول بها فمن أين لك هذا ؟!

وهذا الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ –رحمه الله- كما في مجموع فتاويه (١/٢١٢-٢١٣): سئل قول بعض السلف: معهم بعلمه؟

فأجاب –رحمه الله-: إذا جاءت هذه الكلمة فهي تفسير للمعية بالمقتضى ليس تفسيرا لحقيقة الكلمة والذي يحمل ويحدو على التفسير بهذا: أن المنازع في هذا (المبتدعة) الذين يقولون أنه مختلط بهم فيأتي البعض من السلف بالمراد بالسياق، وهو أنه: بكمال علمه ولكن لا يريدون أن كلمة (مع) مدلولها: بكل شيء عليم!، بل اجتمعت معها في العلم وزادت المعية بالمعنى وهو كونه معهم، فتفسيرها بالمقتضى لا يدل على أن معناها باطل فالكل حق، ولا يثبت ما سيق الشيء من أجله إلا من أجل ما سيق، لا يثبت المدلول إلا

بعد ثبوت الدليل، فلا يثبت العلم إلا بعد ثبوت المعية –وهي المقارنة المطلقة– وهي تختلف باختلاف مواردها، فقد يكون الشيء مع الشيء وبينهما من المسافة الشيء الكثير، فمعية الله شيء، ومعية الخلق شيء، ومعية الخلق بعضهم مع بعض شيء.

ولهذا شيخ الإسلام في عقيدته الأخرى المباركة المختصرة[٨] بين أن قوله: (معهم) حق على حقيقته. فمن فسرها من السلف بالمقتضى فلحاجة دعت إلى ذلك وهي الرد على أهل الحلول الجهمية الذين ينكرون العلو كما تقدم.

والقرآن يفسر بالمطابقة وبالمفهوم والاستلزام والمقتضى وغير ذلك من الدلالات. وهؤلاء العلماء الذين روي عنهم التفسير بالمقتضى لا ينكرون المعية بل هي عندهم كالشمس".اهـ كلامه –رحمه الله– فماذا أنت قائل ؟!

وهذا الإمام حافظ حكمي –رحمه الله– في شرحه معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢٦٧/١) يقول في صفة المعية تحت قوله:

وذكره للقرب والمعية*** لم ينف للعلو والفوقية

"وقول النبي صلى الله عليه وسلم "والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه" بل كل ذلك حق على حقيقته، ولا منافاة بين قربه عز وجل وبين علوه"ا.هـ، فماذا أنت قائل؟!.

وهذا الشيخ ابن باز –رحمه الله– يقول في تقريظه للقواعد المثلى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على المؤلف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، في الأسماء والصفات، وسماه: "القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى"

وسمعته من أوله إلى آخره، فألفيته كتابا جليلاً، قد اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح في أسماء الله وصفاته، كما اشتمل على قواعد عظيمة، وفوائد جمة في باب الأسماء

---

٨ في هامش المجموع: العقيدة الواسطية.

والصفات، **وأوضح معنى المعية الواردة في كتاب الله عز وجل الخاصة والعامة عند أهل السنة والجماعة، وأنها حق على حقيقتها، لا تقتضي امتزاجا واختلاطا بالمخلوقين**، بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه، وكما يليق بجلاله سبحانه، وإنما تقتضي علمه واطلاعه، وإحاطته بهم، وسماعه لأقوالهم وحركاتهم، وبصره بأحوالهم وضمائرهم، وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين، ونصره لهم وتوفيقه لهم، إلى غير ذلك مما تقتضيه المعية العامة والخاصة، من المعاني الجليلة والحقائق الثابتة لله سبحانه.

كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل، والتشبيه، والتمثيل، وأهل الحلول والاتحاد.

فجزاه الله خيرًا، وضاعف مثوبته، وزادنا وإياه علما وهدى وتوفيقا، ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى: عبد العزيز بن عبد الله بن باز سامحه الله

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

٥ / ١١ / ١٤٠٤ هـ

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد".

فماذا تقول؟! بل لعلك لاحظت أن تقديم الشيخ كأنه وضع من أجل مسألة واحدة وهي مسألة المعية، ثم قرر أنها حق على حقيقتها!

بل هذا العلامة الشيخ حمود التويجري في كتابه "إثبات علو والله ومباينته لخلقه والرد على من زعم أن معية الله لخلقه ذاتية" وقد وضعه للرد على العلامة العثيمين في لفظة الذاتية، فقد ورد في كتابه هذا نقولات لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم يقولون فيه أن المعية حقيقية أو حق على حقيقتها ولم يتعرض لها بكلمة نقد واحدة بل كان يؤكد أنه تقرير لما قرره السلف في مسألة المعية، فمن أين لك هذا الإنكار وهذا التوهم!.

[السياق يقضي على الإيهام]

ثم هب أنها موهمة كما تزعم –ولا نسلم بذلك أبدا!!– أليس السياق يقضي على الإيهام ويرفع الإشكال ويزيل اللبس؟!

فعندما نقول: "هي حقيقية لا تقتضي مخالطة وممازجة"، فأين الإيهام إذن؟ وقد رفع –إذا وجد أصلا!– بهذا البيان الوارد في السياق.

ثم العجب كل العجب إذا كان فضيلة الشيخ! حسن عبد الستير الذي يدندن دائما على حمل كلام المتكلم على أحسن المحامل ورد مجمله إلى مفصله وأن الإنسان إذا أظهر مقصوده فإنه يؤاخذ على حسبه! فإننا كلما آخذناه بخطأ يقول كنت أقصد وكنت أعني، والأعجب أن فضيلته! يطلب منا ذلك في قاعدة يندرج تحتها من الجزئيات ما الله به عليم ومع ذلك كله فإنه يأخذ العلامة العثيمين بل شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمهما الله– بكلمة موهمة تحتمل حقا وباطلا [–حسب ظنه–] ليس في قاعدة وإنما في مسألة واحدة، من غير أن يردها إلى المحكم والمفصل !!!! أأنت أولى بذلك أم هم يا فضيلة الشيخ ؟!، أم نقول:

أحرام على بلابله الدوح   حلال للطير من كل جنس!

فبعد كل ما مضى هل ما زلنا بحاجة إلى النقطة الرابعة أم اتضح أنه لا خلاف بين شيخ الإسلام والسلف؟!

وعلى كل حال وحتى نراغم شيطانك إلى النقطة الرابعة.

[لا خلاف بين ما قرره السلف وما قرره شيخ الإسلام]

أما (رابعا) فإنه يزعم أن الشيخ العثيمين ومن قبله شيخ الإسلام قد خالفا السلف بأنهما قالا في المعية حق على حقيقتها والسلف لم يقولوها. فهل الأمر كما زعم ؟!

لا شك لا!

[أقسام الكلام والألفاظ المستعملة في العقيدة]

فإن قال قائل: هل معنى ذلك أن هذه الكلمة وردت في الكتاب أو السنة أو أثرت عن أحد من الصحابة؟، الجواب: لا، فيما أعلم والله أعلم.

ولكن عدم ورود هذه الكلمة في الكتاب أو في السنة أو على لسان أحد الصحابة لا يعني أنها مخالفة لما قالوه، فليست القسمة (إما قالوها، وإما أن تكون مخالفة) فهذه مغالطة كبيرة، لأنه ليس كل كلام لم يقله الصحابة يكون مخالفا، بل هناك الكثير من الكلام لم يقله الصحابة وهو موافق (تماما) لما قالوه لم يخرج عنه، وإنما عدم تكلم الصحابة بهذا الكلام يكون لعدم قيام المقتضى له ثم قام في حق من بعدهم، من ذلك أن يكون من بعدهم لا يفهم ما قالوه (بحرفهم) فيحتاج إلى مزيد توضيح، ومنه عدم ظهور أهل البدع من المتكلمين في عصرهم، وقد ظهروا بعدهم وتكلموا بأمور اضطروا بها أهل العلم من التابعين ومن تبعهم أن يأتوا بكلام يؤكدون به ما قاله الصحابة رضوان الله عليهم، ويردون به على أهل البدع.

وعليه: لابد أن تعلم يا فضيلة الشيخ! أن الألفاظ المستعملة في العقيدة نوعان:

النوع الأول: ألفاظ وردت في الكتاب والسنة أو أثرت عن أصحاب رسول الله، وهي –من حيث الاستعمال– تنقسم إلى قسمين:

إما أن تستعمل فيما سيقت له من المعاني فتكون بذلك صحيحة لفظا ومعنى.

وإما أن تستعمل في غير ما سيقت له كاستعمال المعتزلة للفظة (التوحيد –العدل – الوعد والوعيد –الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فكل هذه الألفاظ وردت في الكتاب

والسنة ولكن المعتزلة استعملوها في غير ما سيقت من أجله فافتروا على الله الكذب، وكاستعمال الواقفة من الجهمية كلمة (القرآن كلام الله) وهي كلمة وردة في الكتاب والسنة، ولكن الواقفة استعملوها في غير ما سيقت له وإنما عنوا بها إضافة التشريف كبيت الله وناقة الله، فافتروا على الله الكذب.

النوع الثاني: ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة ولم تؤثر عن أصحاب رسول الله وهي أيضا تنقسم إلى قسمين:

إما أن تكون هذه الألفاظ صريحة في الدلالة على الحق ولا تستعمل في غيره أي ليست مجملة **فهذا لا بأس باستعماله عند الحاجة إليه.**

وإما أن تكون هذه الألفاظ غير صريحة في الدلالة على الحق وإنما مشتركة في الدلالة عليه وعلى غيره، فتكون مجملة أو موهمة أو محتملة لحق وباطل فهذه ما ينبغي أن تستعمل.

ولكن هنا ينبغي أن ينتبه إلى أمر مهم جدا ألا وهو: أن الإجمال إما أن يكون من حيث الوضع، وإما أن يكون بحسب الاستعمال وما يدخل عليه من تراكيب الكلام الذي يوجب إجمالا، خذ إليك المثال:

فلفظة (بذاته) تختلف باختلاف استعمالها، فإذا استعملتها في سياق إثبات علو الله فتقول هو في العلو بذاته، فهذه كلمة لم يقلها الصحابة ولكنها في غاية الحق إذ إنها في هذا السياق مفصلة لا تحتمل باطلا، حيث كانت في سياق الرد على من يقول الله في العلو يقصد علو القدر!

أما إذا استعملتها في سياق إثبات المعية فتقول: هو معنا بذاته، فهذه كلمة مع حداثتها هي موهمة –في هذا السياق– ومترددة بين الحق والباطل لذلك لا ينبغي استعمالها!.

وعليه: لا يكون كل كلام مأثور ممدوحا حتى يستعمل فيما سيق له.

ولا يكون كل كلام حادث مذموما حتى يجتمع مع الإحداث الإجمال.

فإننا يا فضيلة الشيخ! إذا أهملنا هذا التفصيل رمينا كثيرا من أهل السنة بما ليس فيهم وهم منه براء!، أو عجزنا عن الرد على أهل البدع، وفتحنا الباب على مصرعيه لكل مبتدع، ولتخبط كثير من العوام ووقعوا في شراك أهل البدع ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[ألفظ لم تؤثر عن الصحابة ولكن لابد منها]

وإلا فهل الصحابة قالوا عن الله بائن من خلقه؟! لم يقولوها ومع ذلك قالها الإمام أحمد كما في (طبقات الحنابلة): "الله تعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا ويعلم ذلك كله وهو **بائن من خلقه** لا يخلو من علمه مكان".

وقالها غيره من العلماء فهل كانوا بذلك مخالفين للصحابة في هذه المسألة ؟!!

ولم يأت عن الصحابة أنهم قالوا: فوق العرش بذاته كما سبق ومع ذلك يقول الحافظ أبو نصر الوائلي السجزي في كتاب الإبانة[٩]: "وأئمتنا كالثوري ومالك والحمادين وابن عيينة وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله **فوق العرش بذاته**، وأن علمه بكل مكان".

فهل كانوا مخالفين للصحابة في هذه المسألة؟!

وكذلك لم يأت عن الصحابة أنهم قالوا في القرآن غير مخلوق، ومع ذلك قالها عدد من العلماء بل سئل الإمام أحمد عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن مخلوق أو غير مخلوق هل لهم رخصة أن يقول الرجل "كلام الله" ثم يسكت؟ فقال: كما في (مسائل أبي داود، ص: ٢٦٣) : "ولم يسكت؟! **لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟**".

[الفرق بين حال الاختيار والاضطرار]

قلت: وهذه قاعدة شرعية منضبطة لولا ما أحدثه القوم لكانت مندوحة للمرء بل كان واجبا عليه ألا يجاوز ما ورد في الكتاب والسنة وما قاله الصحابة، أَمَا وإن القوم قد ابتدعوا ما ابتدعوا فكان لابد من البيان.

٩ انظر مختصر العلو ص: ٢٥٥.

ولذلك قال العلامة الشيخ الألباني –رحمه الله– في (مقدمة مختصر العلو، ص: ١٧-١٨): "...ومن هذا العرض يتبين أن هاتين اللفظتين: "بذاته" و"بائن" لم تكونا معروفين في عهد الصحابة رضي الله عنهم. ولكن لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان، اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء الأئمة الأعلام، بلفظ "بائن" دون أن ينكره أحد منهم.

ومثل هذا تماما قولهم في القرآن الكريم أنه غير مخلوق، فإن هذه الكلمة لا تعرفها الصحابة أيضا، وإنما كانوا يقولون فيه: كلام الله تبارك وتعالى لا يزيدون على ذلك، وكان ينبغي الوقوف فيه عند هذا الحد، لولا قول جهم وأشياعه من المعتزلة: إنه مخلوق، **ولكن إذا نطق هؤلاء بالباطل، وجب على أهل الحق أن ينطقوا بالحق ولو بتعابير وألفاظ لم تكن معروفة من قبل**" اهـ كلامه –رحمه الله– وهكذا كلام العلماء الأجلاء لا المتشبهين بهم وليسوا منهم!.

ومن هنا يتضح لك تماما يا فضيلة الشيخ! أن كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية ومن وافقه عليها في إثبات المعية أنها حق على حقيقتها أو أن المعية حقيقية كلمة في غاية الحق وأنه لا مندوحة عنها في معرض الرد على الجهمية والأشاعرة وغيرهم من المعطلة والمحرفة لصفات الله عز وجل حيث إنها لا إجمال فيه ولا إيهام يعتريها –كما سبق–.

[ظهور واتضاح الموافقة بين كلام السلف وشيخ الإسلام]

فإنك إذا علمت –كما مر معنا– أن السلف إنما فسروا المعية ببعض لوازمها من باب الرد على الجهمية الحلولية وأن ذلك كان مقتضى الرد عليهم، وعلمت أن شيخ الإسلام –رحمه الله– بين في رده على الجهمية المعطلة أن ذلك لم يكن تأويلا للصفة أو صرفا لها عن ظاهرها بل هذا هو ظاهرها وحقها وحقيقتها؛ علمت أنه لا منافاة أبدا بين كلام السلف وكلام ابن تيمية –رحمه الله– فكل منهما كان كلامه هو مقتضى الرد على فرقة من أهل البدع.

وقد ذكر ابن القيم –كما مر– الأمثال التي ادعت الجهمية فيها المجاز فقال بعد ذكر آيات المعية: "... قالت المجازية: هذا كله مجاز يمتنع حمله على الحقيقة، إذ حقيقته المخالطة

والمجاورة وهي منتفية قطعا، فإذا معناها معية العلم والقدرة والإحاطة، ومعية النصر والتأييد والمعونة، وكذلك القرب".

وقال المعلمي اليماني –رحمه الله– في (رسالة حقيقة التأويل من مجموعه ٦/٢٧–٢٨): "واعلم أن في الشريعة نصوصا عبر فيها عن بعض الصفات بلفظ يُرى أن الظاهر معنى آخر[١٠]، ثم ذكر رحمه الله عددا من آيات المعية ثم قال: "غلط في هذه الآيات طائفتان:

الأولى: ما نقل عن جهم بن صفوان من زعمه أن الله عز وجل في كل مكان.

الثانية: المؤولون قالوا: إن هذه الآيات ظاهرها كما قالت الطائفة الأولى، وإنما يمكن صرفها عن ظاهرها بنحو الدلائل التي تذكر في صرف آيات الاستواء والعلو واليد والوجه ونحوها، فإذا قد وافقنا السلفيون على صرف آيات المعية عن ظاهرها بتلك الدلائل = فيلزمهم موافقتنا في صرف سائر الآيات في الصفات التي نؤولها نحن!؛ فإن الأدلة هنا وهناك واحدة، أو متساوية؛ فإن لم يوافقونا فهم متحكمون، وينبغي على الأقل أن لا ينكروا علينا ويشنعوا في قول قد اضطروا إلى مثله سواء.

هذا تقرير ما قالوه، أو يمكن أن يقولوه.

وأقول: لو تلوا هذه الآيات مع ما قبلها وما بعدها لعلموا أنها لا تصلح أن تكون شبهة على ما قالوه، فكيف تكون حجة؟!" اهـ كلامه –رحه الله–.

فإذا فهمت ذلك يا فضيلة الشيخ! فاعلم أننا نقاتل دون إثبات حقيقة هذه الصفة، فإنك يا فضيلة الشيخ! لو أنكرت أن هذه الصفة حقيقية على ظاهرها ما استطعت أن ترد على المؤولة في تأويلهم باقي الصفات، ثم إنك لو زعمت أن السلف كانوا يعتقدون أن هذه الآية ليست على ظاهرها أو أن صفة المعية ليست حقيقية فتكون بذلك كذبت على السلف يا فضيلة الشيخ! وقولتهم ما لم يقولوا!

ولعلك تذكر ما قال العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ –رحمه الله– فإن لم تذكره فارجع إليه لتعلم ضرورة هذه الكلمة، وأنها ليست من فضول الكلام!، وهي من دقيق عبارات ابن تيمية –رحمه الله–.

---

[١٠] وانتبه إلى قوله هو الفصيح –رحمه الله– (يرى) إهمالا لأهلها، ويتضح ذلك بما قاله بعد، فانتبه!.

ومما يؤكد ذلك أن ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من العلماء تختلف عباراتهم باختلاف المردود عليه، فإنهم إذا كانوا في مقام الرد على الجهمية الحلولية يكتفون بما ورد عن السلف، وإذا كانوا في مقام الرد على الجهمية المعطلة أثبتوا أنها حق على حقيقتها وأن تفسير السلف لها بأحد لوازمها أو ما يناسب مقتضى السياق ليس من باب صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الفقه والعلم الذي يفتقد إليه كثير من أهل زماننا!، وعدم العلم ليس عيبا بمفرده وإنما العيب أنه مع عدم العلم نتجرأ على أهل العلم! فالله المستعان.

[الخاتمة]

وبعد هذا البيان الواضح الذي تفضل به رب العالمين؛ لا أظن أن فضيلة الشيخ! ومن معه من محبيه أو المتعصبين له بالباطل يجادل في أن ابن عثيمين ومن قبله ابن تيمية – رحمهما الله- لم يخالفا السلف في شيء مما يتعلق بمسألة المعية، وأنهم سيقومون الآن ليتطهروا!، ويكبروا على زعمها السابق أربعا!.

[نصيحة وتذكير لك يا فضيلة الشيخ!]

وإلا فلا تحسبن يا فضيلة الشيخ! أو تسمع لشيطان يقول لك: لو اعترفت بخطئك فهو اعتراف بأفضلية هؤلاء الصغار!، لا والله يا فضيلة الشيخ لو اعترفت بخطئك فهو اعتراف بفضلك أنت إذ تقبل الحق وتذعن وتخضع له ولا تتكبر على رب العالمين.

يا فضيلة الشيخ! إني أعظك أن تكون ممن سولت له نفسه أو صور له شيطانه أن لا يعترف بخطئه حتى لا يقال كان مخطئا!، فكيف بك وما زال يقال عليك مخطئ بل زاد على ذلك وصف آخر وهو: متكبر!!

يا فضيلة الشيخ! تفكر في كلام الإمام المعلمي –رحمه الله- حيث قال في القائد إلى تصحيح العقائد (ص: ٣٣): "يستحضر أنه على فرض أن يكون فيما نشأ عليه باطل، لا يخلوا عن أن يكون قد سلف منه تقصير أولا.

فعلى الأول إن استمر على ذلك كان مستمراً على النقص ومصراً عليه ومزداداً منه وذلك هو نقص الأبد وهلاكه، وإن نظر فتبين له الحق فرجع إليه حاز الكمال وذهبت عنه معرة النقص السابق، **فإن التوبة تجب ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له،** وقد قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ». وفي الحديث «كلكم خطاء وخير الخطائين التوابون».

وأما الثاني وهو أن لا يكون قد سبق منه تقصير فلا يلزمه بما تقدم منه نقص يعاب به البتة، **بل المدار على حاله بعد أن ينبه،** فإن تدبر وتنبه معرف الحق فاتبعه فقد فاز، وكذلك إن اشتبه عليه الأمر فاحتاط، وإن أعرض ونفر فذلك هو الهلاك".

[نصيحة وتذكير لطلاب الشيخ]

وأما أنتم يا طلاب الشيخ ومحبيه فتأملوا أيضا ما قاله هذا الإمام حيث قال في الموضع نفسه: "يستحضر أن الذي يهمه ويسأل عنه هو حاله في نفسه، فلا يضره عند الله تعالى ولا عند أهل العلم والدين والعقل أن يكون معلمه أو مربيه أو أسلافه أو أشياخه على نقص، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يسلموا من هذا، وأفضل هذه الأمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهم وكان آباؤهم وأسلافهم مشركين.

هذا مع احتمال أن يكون أسلافك معذورين إذا لم ينبهوا ولم تقم عليهم الحجة. وعلى فرض أن أسلافك كانوا على خطأ يؤاخذون به فاتباعك لهم وتعصبك لا ينفعهم شيئاً بل يضرهم ضرراً شديداً فإنه يلحقهم مثل إثمك ومثل إثم من يتبعك من أولادك وأتباعك إلى يوم القيامة. كما يلحقك مع إثمك مثل إثم من يتبعك إلى يوم القيامة، أفلا ترى أن رجوعك الى الحق هو خير لأسلافك على كل حال؟!".

[تذكير بأخطأ لابد من الرجوع عنها]

فإن وفقك الله للرجوع إلى الحق حقا فإنه لا يضرك أن ترجع عن كل ما أخذ عليك رجوعا كاملا تاما غير منقوص، فما الفرق بين خطأ أو أكثر طالما أنك رجعت عنهم جميعا وإنما عليك أن تنظر في كل ما أخذ عليك مثل:

اتهام العلامة ابن باز –رحمه الله- بالقول بالموازنات.

اتهام العلامة الألباني –رحمه الله- بأن قوله في الإيمان مخالف لقول السلف!.

ترك هذا المنهج الجديد في الاستدلال بإدخال أهل البدع في عموم النصوص التي خرجوا منها بالإجماع والنصوص الأخرى كحديث "المسلم الذي يخالط الناس"، حديث "ما كان الرفق في شيء إلا زانه"، حديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" وغيرها ولا يخفى عليك أن هذه شبه قديمة لأهل البدع يستدلون بها وإني أعظك يا فضيلة الشيخ ان تأتي في زمرة هؤلاء!

يا فضيلة الشيخ رأينك ترجع رجوعا صريحا وتعترف بالندم فيما يخص هشام البيلي وكان غيره من أئمة العلم أولى بهذا التراجع الصريح وإظهار الندم، فاتق الله فيهم وفي نفسك وفيمن يسمع لك!

فإن وفقك الله للرجوع إلى الحق رجوعا تاما غير منقوص، فإنه واجبه ومقتضاه شكر إخوانك من أهل العلم الذين بينوا لك ذلك من قبل ونصحوك وأرادوا لك الخير، أما نحن فوالله لا نريد منك اعتذارا ولا جزاء ولا شكورا فمن نحن ومن نكون؟!، أمحنها من ذاكرتك أصلا، ولكن عليك بإخوانك كن معهم؛ فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية!

وبعد فإن الله حسبنا وحسبك وهو أعلم بما تضمره قلوبنا وقلبك، (بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره" والله من وراء القصد

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد

والحمد لله رب العالمين

وكتب: أبو زياد محمد آل يعقوب النوبي –هداه الله–

ليلة الجمعة غرة صفر ١٤٣٧ هـــ.